International Changes and their impact on Iraq's Political Future

Dr. Sajid Sharqi
Centre for Iranian studies
University of Basrah

ABSTRACT

The world is witressing nowadays many changes and contradictions that leave a marked influence on the international arena, Globalization has emerged since the nineties , and has turned into an influencial force in political, economic , social and cultural contemporary life. Many factors led to this situation , and most notably the disintegration of a superpower (the Soviet Union) parallel to the current unilateral pole (America), which reinforced the hegemony, impose its values, and identified the means to achieve its goals under the umbrella of the (anti-terrorism), Iraq was not far from the (Great Middle East).

Technological transfere policies , and work on the development of a local technology are basic requirements for the era of globalization . In addition to the need for political reform as a main pillar of internal reform strategy to achieve a genuine democratic transition .

According to this perspective, we find that the interest of multiple powers, whether they are allied, rival or competing , lies in dealing with these challenges. That requires an understanding and awarenessof the global situation , and the nature of its variables through a number of questions, most important of which is the nature of international relations after these challenges whether it is conflict or dialogue among civilizations. Another question is how to achieve the cultural identity of Iraqies . This study represents an attempt to discuss and answer these and other questions.

المتغيرات الدولية واثرها على مستقبل العراق السياسي

الدكتور ساجد شرقي محمد

مركز الدراسات الايرانية/ جامعة البصرة

الملخص :

ان عالم اليوم يشهد تغيرات ومتناقضات تترك تأثيرا واضحا على الساحة الدولية، وبرزت العولمة بشكل واضح منذ عقد التسعينات وتحولت الى قوة مؤثرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة،وقد ساعد ذلك عوامل كثيرة ولعل ابرزها تفكك القوة العظمى(الاتحاد السوفيتي) الموازية للقطب الاحادي الحـالي (اميركا) ، مما عزز الهيمنه وفرض القيم التي تؤمن بها وحددت وسائلها لتحقيق اهدافها تحت مظلة (مكافحة الارهاب)، ولم يكن العراق بمنأى عن الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة(الشرق الاوسط الكبير)، كما ان تطوير سياسات نقل التكنلوجيا وتوظيفها والعمل على تنمية قاعدة تكنلوجية محلية يعد من المتطلبات الاساسية لعصر العولمة.اضافة الى ضرورة الاصلاح السياسي كونه الركيزة الاساسية في اية استراتيجية اصلاح داخلي ويتمثل في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية وتحقيق العدالة .

وفق هذا المنظور نجد ان من مصلحة القوى المتعدد سواء اكانت هذه القوى متحالفة او متصارعة او متنافسة ان تتعامل مع تلك التحديات ومواجهتها،وهذا يتطلب فهما وادراكا للمحيط العالمي وطبيعة المتغيرات في ذلك المحيط، وعليه لابد من الاحاطة بعدد من القضايا والاجابة على عدد من التساؤلات واهمها: كيف تكون طبيعة العلاقات الدولية بعد هذه المتغيرات وهل هي في حالة صراع ام حوار بين الحضارات؟ وهل ان الاختراق الثقافي والاجتماعي والسياسي يسهم في بعض المعوقات؟وكيف يمكن تحقيق مسالة الهوية الثقافية والحضارية وبناء الانسان العراقي وفق معايير تلك الثقافة ؟ ان الاجابة على تلك التساؤلات وغيرها نضمنها بحثنا المطروح من خلال عدد من الفقرات حيث انصرفت الفقرة الاولى لتناول طبيعة المتغيرات الدولية، اما الفقرة الثانية فقد انصرفت الى التعامل مع تلك المتغيرات من خلال تحديد مايمكن ان يكون عليه مستقبل العراق السياسي، اما الفقرة الثالة فتضمنت الاستنتاجات والتوصيات كنتيجة للدراسة المطروحة .

المقدمة:

عندما كان العالم في فترة الحرب الباردة ينقسم الى ثلاث عوالم اساسية هي، العالم الأول المتمثل بالدول الرأسمالية ، والعالم الثاني المتمثل بالاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية والعالم الثالث وهو يمثل مجموعة الدول التي لا تنتمي الى العالم الأول ولا إلى العالم الثاني ، اختلطت الكثير من المفاهيم بعد انهيار العالم الثاني بما فيها العلاقة بين العوالم الثلاث ليبرز على انقاض ذلك مصطلح جديد هو عالم الشمال وعالم الجنوب كمحاولة لوصف طبيعة النظام العالمي بعد الحرب الباردة ، وبغض النظر عن صحة هذا المفهوم أو تطابقه مع الواقع إلا إنّ يفرض نفسه على الاوساط السياسية والاجتماعية عموما ، إذ ينقسم عالم اليوم إلى أقلية مترفة واكثرية تعيش في حالة بؤس، ومن الطبيعي إن هذه المتغيرات لها انعكاساتها على العالم وخصوصا عالم الجنوب .

لقد ارتكزت المتغيرات الدولية على مجموعة من التطورات ، فبعد احتواء الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة والذي وصف بعصر الايديولوجيات ومن ثم انهياره في العقد الأخير من القرن الماضي وما تلتها من أحداث في حرب الخليج وازدياد التواجد الامريكي – الغربي في المنطقة والذي أدى إلى استنفار التيارات المتشددة بضمنها القاعدة وما قامت بها تلك التيارات من توجيه الضربات المؤثرة إلى المصالح الأمريكية في العالم وخاصة الهجمات الانتحارية على مركز التجارة الدولي والبنتاغون في 11 سبتمبر عام 2001 قد حدد معالم القرن الحالي وتغيرت الاستراتيجية الأ مريكية على ضوء تلك المجريات .

من هنا يمكن أن نستقرىء أثر تلك المتغيرات على الدولة العراقية ، فالعراق يمثل حجر الزاوية في عملية التغيير الثقافي ومنطلقا للسلام العالمي وأمن الولايات المتحدة الأميركية اذ عدّت هذه الأخيرة معركة الحرب هذه هي معركة (العالم المتحظر على الأرهاب فضلاً عن قوة العراق الاقتصادية وعلاقته بنمو اقتصاد المنطقة والعالم ،ومن هنا تأتي أهمية البحث المطروح كون العراق يشكل ركناً أساسياً من أركان المتغيرات مما يستدعي الدراسة والتمحيص في الأثر الذي يمكن ان تتركه هذه المتغيرات على مستقبله بابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصاديةِ وهذا بطبيعة الحال يتيح في نتائجه مزيد من

الرؤى حول كيفية الاندماج والانفتاح على الثقافات بين المجتمعات في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على الثوابت الوطنية والحضارية والهوية الثقافية للمجتمع.

وعليه سنتناول في هذا البحث عدد اً من الفقرات لمحاولة الوصول ال ى نتائج من خلال آليات توصل إليها البحث المطروح في تحديد المشكلة ووضع الحلول لها، إذ تناولت الفقرة الأ ولى طبيعة المتغيرات الدولية بعد الحرب الأ مريكية على (الارهاب) وانصرفت إلى توضيح الصراع الحضاري والتعددية السياسية ودور ذلك في عملية الاختراق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي . أما الفقرة الثانية فقد انصرفت إلى تناول الواقع العراقي ومتطلبات نهوضه في ظل تلك المتغيرات في الساحة الدولية والاقليمية والمحلية. وجاءت الفقرة الثالثة لتوضح عوامل تطوير القوة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية واستثمارها من خلال مراحل تغيير القوة وكيفية بنائها .

٢- طبيعة المتغيرات الدولية بعد (الحرب الاميركية على الارهاب)

إن المتغيرات العالمية الجديدة التي ظهرت بعد اثار الحرب الباردة، قادت إلى إحداث تغيرات عميقة في شكل التفاعلات الدولية ومضمونها ،وبالتالي شكلت بمجموعها مدخلات لأحداث تغيرات بنيوية في النظام الدولي ومنها تفرد الولايات المتحدة كقوة عظمى بعد تربعها على قمة الهرم السياسي والدولي . مما دفع بها إلى إعادة صياغة سياساتها تجاه العالم وخصوصا تجاه عالم الجنوب وبالشكل الذي يضمن تبعيته سياسيا واقتصاديا من خلال استخدام القوة العسكرية دون الاشتراط بضرورة توافر إطار جماعي لها إذ عملت على شل عمل المنظمات الدولية والأ قليمية وجعلتها غير فـاعلة، ولعل ما يؤكد ذلك أحد التقارير المقدمة للكونغرس الأ مريكي وينص على (بعد أن يتم تحديد الأ هداف الأميركية الاستراتيجية يجب الوصول إلى وسائل فعالة تحقق مثل تـلك الأهداف الاستراتيجية و أهم هذه الوسائل هو التصرف البرّاء وبقوة عسكرية كافية).[1]

وانسجاماً مع هذه الرؤية ، فقد قادت الولايات المتحدة الأ ميركية بعد الحرب الباردة حملة مدروسة من أجل خلق ايديولوجية متمثلة بتهديد عالم الجنوب من خلال تعبئة عالم الشمال الذي انساق مع الرؤى الاستراتيجية الأميركية الداعية الى رؤية مفادها إن الخطر قادم من الجنوب لامحال، أي خطر (الارهاب) وعلى الشمال ان يعي كيفية التعامل معه

وعليه نرى ان الرؤية السياسية الاميركية قد ركزت على صدام الحضارات بع دّها مدخلا يحقق لها أهدافها وبالتالي الهيمنة على العالم من خلال آليات أساسية سنتناولها تباعا .

2-١ الصراع الحضاري

منذ أن نشر صاموئيل هنتغتن مقالا بعنوان صدام الحضارات عام 1993 ، انشغل الباحثون والمفكرون ورجال السياسة في تأهيل هذه الفرصة وتحليلها والتعرض لها أو الأعتراض عليها اذ اخذت حيزا كبيرا في مجال التنظير، فقد عدت علامة فارقة في التحولات الهامّة في الفكر السياسي خاصة الامـــريكي[2]، وتنص هذه النظرية على ان المحرك الرئيس للصراعات في العالم لم يكن ايديولوجيا أو اقتصاديا أو سياسيا انما يرجعه إلى العامل الحضاري والثقافي،فالدولة التي تتمتع بقوة كبيرة ستبقى من وجهة نظره صاحبة الدور الفاعل والمؤثر في الشؤون العالمية،وإن الصراعات الرئيسة للسياسات الكونية ستحدث بين المجموعات المنتمية لحضارات مختلفة،وإن صدام الحضارات سيهيمن على السياسة الكونية وخطوط الصراع بين الحضارات هي خطوة معارك المستقبل، وسيكون الصراع بين الحضارات احدث مرحلة في تطور الصراعات في العالم المعاصر (بمعنى إن هذا الصراع هو صراع حتمي) إذ يعد العامل الديني هو العنصر الجوهري في كل حضارة وهو عادة لا يمكن تغيره ، وعلى هذا الأساس حذر من خطر تحالف الاسلام مع الحضارة الصينية (الكونفوشية) بسبب ان الحضارتين كلتيهما تتقاسمان مجموعة من المباديء التي تصتدم مع الديمقراطية الغربية كالاهتمام بالواجبات دون الحقوق الفردية أو عدم الفصل بين الدين والسياسة والايمان بالوحدانية والحاكمية لله (في الاسلام)... فضلا عن ذلك فانّ يصنف الحضارات القائمة في العالم الى تسع حضارات هي الحضارة الغربية(المسيحية- الكاثوليكية) ، الحضارة الارثذكسية، الحضارة اليابانية ، الحضارة الاسلامية ، الحضارة الهندوسية ، الحضارة السلافية ، الحضارة الأميركية ، اللاتينية ، الحضارة الأفريقية[3] .

وقد رجح هنتغتن الحضارة ال غربية (المسيحية- الكاثوليكية) التي تقود مسيرتها الولايات المتحدة الأ ميركية على جميع الحضارات كونها الحضارة المتفوقة على الحضارات الأخرى على الصعد كافة ، لذا فانه قدَّم نصحه إلى الغرب اذ عليه وأن يدافع عن نفسه ضد إضعاف ثقافته و أن يدافع عن خصوصيته الثقافية وأن يتخلى عن سياسته القاضية بالاندماج الثقافي التي ترتكز على إدماج المهاجرين،وأكد إنّ اذا اراد الاميركيون

العيش في عالم الغد فيجب عليهم أن يفعلوا مثل غيرهم (دعم الثقافة الخاصة بهم وقبول التعددية العالمية طوعا أو كرها).[4]

ولعل أحداث ايلول 2001 هي انعكاسا لتلك الرؤية إذ أكد بعض الكتاب والمفكرون ومن ابرزهم هاليداي الذي جاء برؤية لم تختلف عن سابقتها بل اختلفت من حيث الطرح فهو اوعز الأسباب التي ادت إلى أحداث ايلول في اتجاهين : الأول تاريخي يرجعه الى حقبة الاستعمار الطويل ومن ثم حقبة الحرب البارده وعامل الصراع فيها التي انتج ظروفاً مهدت لهذه الأحداث، والثاني هو متغير العولمة وما انتجته من توترات بسبب انعدام المساوات من الناحية الاقتصادية والتقنية ، الأمر الذي اضحى الى تشوهات سياسية واجتماعية خطرة في دول العالم النامي (الجنوب) فضلاً عن القضايا الاجتماعية ذات العلاقة بتوسيع الهوة بين الاغنياء والفقراء،وثقافية تتعلق بازمة الهوية ، تلك الأسباب التي تركت تأثيرها على بلدان العالم الإسلامي،وشكل عالم الجنوب الأكثرية المطلقة له، ويحددها هاليداي (بازمة آسيا الغربية) وخصوصا في الدول العربية وايران وباكستان وافغانستان فضلا عن هشاشة الدول واستقلالها وأزمة الشرعية فيها وانبعاث(الأصوليات الإسلامية) وسيادة التطرف العابر للحدود فيها وغيرها ، الأمر الذي أدى إلى تنامي العداء فيها للولايات المتحدة وسياساتها[5]

من خلال ما تقدم يمكن الوصول إلى حقيقة مفادها إن الطرح الذي ترسمه هذه الأوساط تجاه الأمم والحضارات يعبر عن صراع يطوف في العالم يعبر الحدود ليعبّ عن أزمة بين العالمين عالم الشمال وعالم الجنوب ، فالرؤية السابقة التي عبر عنها هنتغتن تعبر عن الصراع كونه حتمي لطبيعة الاختلاف الحضاري والثقافي ولا يمكن حله دون الهيمنة واكتساح الغرب لعالم الجنوب ، اما الرؤية التي عبر عنها (هاليداي) فهي تعبر عن الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن هذا الطرح نفهم إنّ صراع حتمي ايضا ولا يمكن حله دبلوماسيا لاسباب تاريخية وعقائدية وثقافية ، التي عززت من عمق الصراع وتأصيله ، لذا فأن اليات هذا الصراع قادت إلى تعميم القيم السياسية والاقتصادية والثقافية على اعتبار ان الراسمالية (من وجهة نظرهم) تصلح أن تكون نظاما عالميا للاسرة الدولية وبالتالي الهيمنة الاميركية على العالم ولاسيما العراق الذي لم يكن بمنأى عن هذه المتغيرات، بل كان في قلب تلك الصراعات ، ولعل هذا التحول يتطلب فهما جديدا واليات جديدة تمكنه من التفاعل مع محيطه الاقليمي والعالمي بشكل ايجابي ، وعلى

هذا الأساس سنتطرق إلى هذا الموضوع عبر نوعين من الآلية هي آلية التعددية السياسية وآلية الاختراق الثقافي والأجتماعي والاقتصادي .

٢-٢ التعددية السياسية

إنّ مفهوم التعددية السياسية تعني مظهرا من مظاهر الديمقراطية بالمفهوم الديمقراطي الغربي، وهي نوع من التنظيم الاجتماعي يتعلق ببنية النظام السياسي الذي يقر بوجود قيم ومؤسسات متعددة في ذلك النظام فضلاً عن التنافس المفتوح دون أي قيود. وبالتالي فإنّ التناوب على السلطة بين القوى السياسية هي ميزة هامة للتعددية السياسية ، وعلى هذا الأساس فإنّ السلطة لابد أن تكون مفتوحة لجميع القوى السياسية الفاعلة في المجتمع المتاحة أمامها ،وتكون ممارستها طبقا للقواعد المقررة والمتفق عليها من قبل المجتمع.[6] لكن هذا المفهوم لم يعد ممكنا من حيث الواقع فالأثار التي خلفتها نهاية الحرب الباردة على دول عالم الجنوب جعلها توسع حركتها بين القوتين العظمتين للحصول على الدعم والمعونات وبالتالي اغراقها بالديون وعليه اخذت دول الشمال تفرض على هذه البلدان أن تتبنى وبشكل صريح التعددية كشرط للحصول على المساعدات بعدّها ركناً رئيساً من أركان النظام الديمقراطي وبالتالي توجيه القوة الاقتصادية بما يتناسب وتحقيق مصالح الرأسمالية العالمية[7] .

إن متغيرات البيئة الدولية التي شهدتها نهاية الحرب الباردة قد عززت من الأهداف الأميركية والتي اثرت بشكل ايجابي على حركة التحول الديمقراطي في العديد من بلدان عالم الجنوب من خلال الدور الذي مارسته تلك الهيمنة وبعض المؤسسات المانحة للمساعدات وخاصة عند غياب التوازن الدولي وسيطرة الولايات المتحدة الأميركية على مجلس الأمن الدولي ، إذ اكدت على ضرورة أن تكون حكومات دول الجنوب داعمة للمصالح الأميركية وعدم التعارض معها ، وقابل ذلك فأن الولايات المتحدة تعبر عن رضاءها ازاء إجراء الانتخابات الشكلية في العديد من بلدان الجنوب بشرط أن لا يتعارض ذلك مع المصالح الأميركية .

لقد تعدى الأمر إلى ابعد من ذلك ، فإن التركيز على عالمية حقوق الانسان في مرحلة بعد الحرب الباردة أي بعد التسعينات ، جعلها جزءاً من القانون الدولي ، إذ (وقعت أكثر من 100 معاهدة واتفاقية دولية اضحت لتمثل مرجعية دولية لحقوق الانسان ، وعلى هذا الاساس قطعت العديد من الدول على نفسها التزامات تقيدها قانونا باحترام

حقوق الانسان المدنية والسياسية ، فقد صادقت 140 دولة حتى عام 2000 على المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، ووقعت 42 دولة على بروتوكول الاخيار للعهد معترفين بسلطة اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة الى الامم المتحدة في النظر بالادعاءات الواردة ممن يشكون في انتها ك حـــقوقهم)[8]، الا ان فشل دول الجنوب في استخدام حلول وطنية سلمية لحل مشاكل الوحدة الوطنية وعدم صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية جعلها تعاني من عدم الاتفاق السياسي وعدم الاستقرار وبالتالي انتهاك حقوق الانسان فيها ، مما دفع دول الشمال لاسيما الولايات المتحدة أن تقدم نفسها كمدافعة عن الحقوق والحريات من أجل تفتيت الكيانات السياسية القائمة ، ومن هنا تكمن خطورة الخضوع للمنطلقات السياسية المصلحية لدول الشمال أكثر من الخضوع للمعايير الإنسانية المتعلقة بالمجتمع الدو لي فضلاً عن نجاح دول الشمال في اطار جهود العولمة قيمة خاصة بحقوق الانسان أدى إلى استخدامها كسلاح ووسيلة ضغط سياسية تهدف من ورائها تحقيق مصالحها الاستراتيجية إذ اخذت أغلب هذه الدول لاسيما الولايات المتحدة تتعامل بازدواجية وانتقائية مع قضايا حقوق الانسان [9] .

وفي هذا الصدد يقول محمد حسنين هيكل في محاضرة له نظمتها جمعية اصدقاء المقاصد في باريس عام 1995 (ان الولايات المتحدة اعطت لنفسها دور المسؤول العالمي عن حقوق الانسان وهذه القضية نبيلة .. ولكن ما يحدث هو إن التقارير الأميركية عن حقوق الانسان تستعمل لكما تستعمل السياط تجلد المخالفين او ترهب المتمردين وتسوق الجميع امامها حيث يطلب منهم ان يساقوا ،، ان الموالين والمتعاونين فإن السياط لا تمسهم وإن ظلت مرفعة اسنانها في الهواء تنبههم وتذكرهم ....) ويضيف (قد لا اكون متجنيا اذا ما قلت ان الولايات المتحدة تستعمل القضية النبيلة لحقوق الانسان في خدمة سياسات يصعب وصفها بالنبل) [10].

٢-٣ الاختراق الاقتصادي والثقافي والاجتماعي

إن اتجاهات وحركة رأس المال الغربي والشركات المتعدية الجنسية وشبكات الاعلام الغربية والفضائية ،ما هي الا قوة هائلة تتيح للاحتكارات العملاقة اختراق الحدود الوطنية والهويات القومية والأسواق والاطارات الثقافية الحضارية. وهذه هي أدوات هامّة في ممارسة العولمة وفي بلورتها كظاهرة تميز اتجاه المرحلة الحالية من الرأسمالية العالمية والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية .

فالشركات المتعدية الجنسية مثلا لعبت دورا كبيرا في نشوء ظاهرة الانتاج وتطورها وانتقال راس المال، مما جعلها ترتبط ارتباطا ميدانيا بالنشاط السلعي والخدمي والثقافي وابتكار انماط جديدة للعمليات الانتاجية والاستفادة من الثروات الممتدة عن طريق استثمار في أكثر من بلد سعيا وراء تع ظيم الأرباح ، فضلاً عن هيمنتها على أحداث ميادين التقدم التقني والعسكري والنووي ، الامر الذي قاد إلى التدويل المضطرد لوسائل الانتاج والرأسمال الانتاجي وقوة الانتاج ونشرها خارج دولها[11].

وكنتيجة لعولمة التجارة التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية فإنّها مهدت للشركات المتعدية الجنسية المسيطرة على الصفات الدولية وحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات ، وبذلك تتمكن هذه الشركات البالغة وفقا لاحصائيات عام 2000 م (63000) شركة وفروعها المنتشرة 690000 شركة للهيمنة على مقدرات التجارة العالمية والاسواق الدولية ، وبهذه الهيمنة ستتمكن المراكز الرأسمالية الخمسة الأولى (الولايات المتحدة الأميركية ، اليابان ، فرنسا ، المانيا ، إيطاليا) التي تهيمن على 172 شركة أكبر الشركات في العالم وبالتالي الهيمنة على التجارة العالمية وتسييرها بما يحقق مصالحها [12]

لذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية الدولية وبضمنها منظمة التجارة العالمية هي التي تقوم باصدار القرارات الاقتصادية العالمية لمصالحها ولمصالح الدول المسيطرة عليها، مما قيد دول الجنوب وأجبرها على التخلي عن بعض قراراتها الاقتصادية التي هي من صلب سيادتها الوطنية .

إن فكرة التوسع لدى الفكر السياسي الأمريكي عبر متغير العولمة يهدف ايضا الى توسع أسرة الدول الديمقراطية، وخاصة بعد الحرب الباردة ، لجذب المزيد من الحلفاء والاصدقاء الذين يتبنون قيم السوق والديمقراطية ، لهذا فهم بحاجة إلى الدعم والمساندة من قبل الولايات المتحدة الأميركية كونهم لا يعادون المصالح الاستراتيجية الأمريكية (الكونية) ، وعلى هذا الأساس لابد من أن تقوم تحالفات دولية واقليمية لمواجهة أي عدوان يتمثل في دعم بعض الدول للارهاب[13]

من جانب آخر نجد إن الاختراق الثقافي والاجتماعي ما هو الا آليه من آليات الهيمنة في ظل العولمة فقد سعت الولايات المتحدة الى فرض أنموذجها ليأخذ طابع التفكير والسلوك الذي تدعمه الحكومة الأميركية .

إن ثورة المعلومات وما صاحبها من قفزات كبيرة في تقنية الاتصالات في مجال الأقمار الصناعية خاصة واستخداماتها الواسعة التي تعمل على تقريب المسافات وتوحيد انماط الحياة الفكرية ، وذلك بدعم الدوائر الثقافية المختلفة وانشاء فضاء ثقافي مشترك او قائم فوق الثقافات الوطنية يسمح لمنتجات الثقافة الغربية الأ ميركية خاصة أن تنافس الثقافات الأخرى إلى حدٍ كبير. (14)

وعلى هذا الأساس أصبحت وسائل الاعلام الحديثة تخاطب الشعوب مباشرة بدلا من التعاون مع الحكومات وهذا أدى إلى ان يكون إخضاع النفوس عن بعد أمراً ميسوراً جداً .. بعبارة أخرى فقد وفرت أجهزة الاعلام الحديثة ما يمكن تسميته بـــ (الاختراق الثقافي) وتجعل عقول المشاهدين في الاتجاه الذي يراد لها من الآخر.

٣- عوامل تطوير القوة الثقافية والاجتماعية والسياسية واستثمارها.

تعد القوة الثقافية والسياسية هي الأ ساس في بناء القوى الأ خرى، وتهدف عملية تطوير هذه القوى إلى بناء الانسان المؤمن بقيمه ومعتقداته والقادرة على استثمارالموارد بما يحقق مطلبها الوطني في الحرية والامن والرفاه ، ولا يكتمل التصور عن تحقيق ذلك بعد التغيير الحاصل في مجتمعنا العراقي دون استعراض آلية الحراك التغييري ومراحله .

3-١ مراحل تغيير القوى وتطويرها واستثمارها.

يمكن وضع تصور عن مراحل تغير القوى وتطويرها من خلال تقسيم مراحل الحراك التغييري

يوضحها المخطط الآتي :- (15)

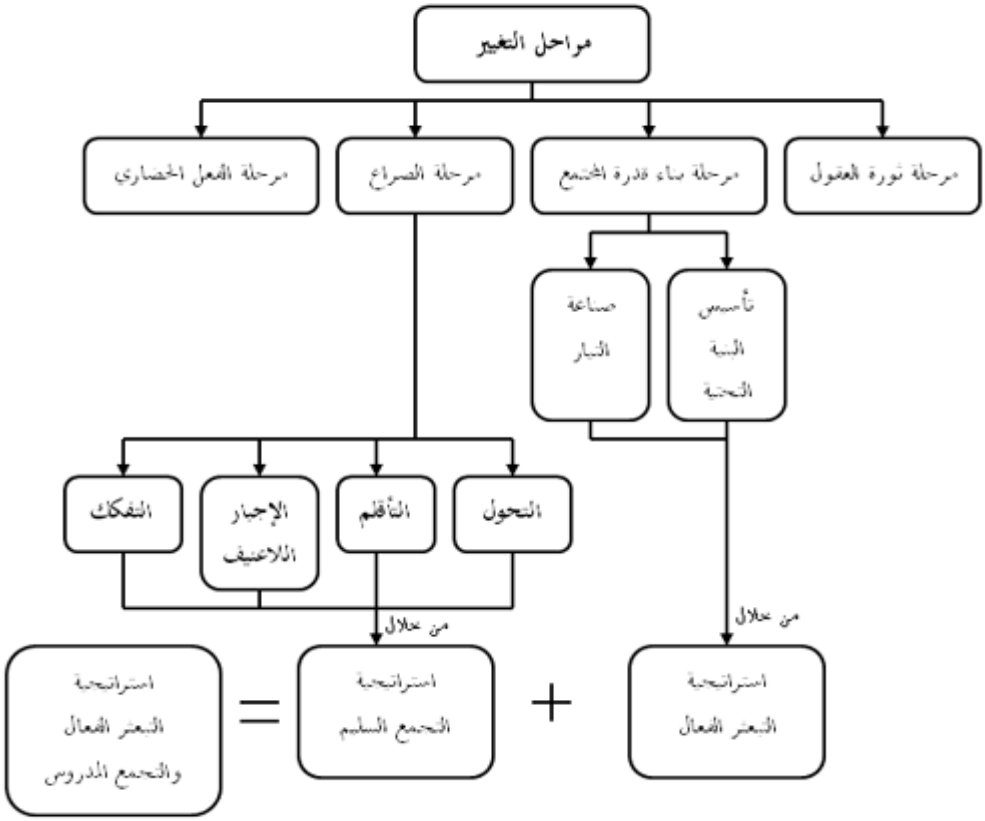

١- مرحلة ثورة العقول : وهي المرحلة الأولى في الحراك التغييري، وتتميز بالشباب والتجدد، إذ تبدأ هذه المرحلة بثورة عقلية تتجسد في حراك فكري جديد وأطروحات ورؤى جديدة تشخص الممكن والمستحيل ، والصواب والخطأ، وتعيد ترتيب الأولويات وطريقة النظر إلى العالم وإلى الذات، وتجيب عن الأسئلة الملحة المطروحة على الساحة، فتحدد طبيعة المعركة التي يخوضها المجتمع، وتح دد عقدة الصراع ودرجة التغيير المطلوب والمسار الملائم لإحداث هذا التغيير، وهي الأجوبة التي تتجاوز الطروحات والأفكار القديمة التي عجزت عن إحداث الحراك الاجتماعي المطلوب . وهذا الحراك الفكري يستهدف بالدرجة الأولى الكوادر المؤهلة لتصدر قيادة الفعل السياسي والاجتماعي. ومن خلال استهداف تلك الأفكار والطروحات الجديدة لتلك الكوادر تختبر تلك الأفكار قوتها وملاءمتها للواقع وقدرتها على الحشد والتأثير(١٦)

ويهدف هذا الحراك الفكري الجديد إلى إعادة بناء وترتيب وتشكيل منظومة الأفكار والأدوات التي تضبط فهم الواقع وكيفية التعامل معه.

٢. مرحلة بناء قدرة المجتمع : وهي المرحلة الثانية في الحراك التغييري، وتأتي نتيجة التقاط القادة التنفيذيين لصرخة الأفكار التي انطلقت في مرحلة ثورة الأفكار إذ تنشأ حالة

عامة من الحراك التنفيذي في المجتمع، يتجاوز التنظيمات والأحزاب والحركات، ويخترق جميع المساحات الاجتماعية والسياسية، خاصة مناطق الفراغ التي عجزت حركات الماضي عن ولوجها وتعتمد هذه المرحلة على دعامتين رئيستين [١٧]

١- رسم خارطة البنية التحتية للحراك التغييري، وتحديد مناطق الفراغ ومناطق التكدس بالمشاريع التغييرية، وتأسيس المشاريع الضرو رية للعمل التغييري كالمشاريع الفكرية والتمويلية والإعلامية التي ستدعم تيار التغيير . فضلاً عن وضع تصور للمشاريع التي ستؤدي إلى تقويض قوة النظام، كإضرابات العمال، وقطع الدعم الخارجي عنه.

٢- صناعة "التيار" الذي يتحرك في اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة التي تتفق عليها لبنات المجتمع . وعبر هاتين الدعامتين تنطلق مجموعات العمل المنفصلة والحركات والتنظيمات والأفراد المستقلين مسترشدين بهذا التيار لتأسيس هذه البنية التحتية واستكمال لبناتها وإتمام بنائها،وهذه المرحلة تسودها استراتيجية التبعثر ، عن طريق إطلاق الكثير من المشاريع المتنوعة المستقلة، التي تفقد الخصم تركيزه ، وتفكك مركزيته، وتستوعب طاقات المجتمع وإبداعاته لتحقيق الأهداف المشتركة.

٣. مرحلة الصراع : وهي المرحلة الثالثة من مراحل الحراك التغييري، وينتقل إليها المجتمع عقب بناء قدرته عبر تأسيس البنية التحتية ونشأة التيار، وفي هذه المرحلة تتحدد أداة الحسم والاستراتيجيات الرئيسة للوصول الى القوة التنفيذية، وهي التي تتحدد في ضوء أربعة مواقف قد يتعرض الحراك التغييري لإحدها [18]

§ التحول: وهو موقف نادر الحدوث، إذ تتحول فيه قناعات الخصم ويق وم على تقديم تنازلات طواعية لاقتناعه بصحّة هذا الفعل وبعدالة القضية التي يتبناها الحراك التغييري، وهو ما نسميه "التحول".

§ التأقلم: إذ يؤدي الفعل المباشر للمجتمع كسحب التعاون الاقتصادي أو السياسي إلى إجبار الخصم على تقديم تنازلات، وهو ما نسميه "التأقلم".

§ الاستسلام: إذ يكون التمرد واللاتعاون من القوة والبراعة إلى درجة تضعف مصادر قوة الخصم بحيث لا يبقى أمامه من خيار سوى الاستسلام بشروط معينة، وهو ما نسميه "الإجبار اللاعنيف".

§ التفكك: إذ يؤدي التمرد واللاتعاون الشامل والواسع النطاق إلى التدمير الكامل لمصادر قوة الخصم مما يؤدي إلى سقوط النظام، وهو ما نسميه "التفكك".

وهكذا تتحدد أداة الحسم الرئيسة في ضوء هذه المواقف الأربعة التي قد تتعرض لها أو تختارها الحركة التغييرية ، وتسود هذه المرحلة استراتيجية التحالفات لبلوغ رتبة التفوق الاستراتيجي ، إذ تنسق هذه التحالفات فيما بينها عندما تحين لحظة الحسم نظراً لاتفاقها على الأهداف المشتركة ، ويبدأ تصاعد حملات المقاومة تدريجياً بحسب درجة الاستجابة للمطالب وتفاعل الجماهير، حتى تصل إلى استخدام أدوات اللاتعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأدوات التدخل ولربما يصل الى تعطيل البرلمان أو تغييره بلاعنف

٤. مرحلة الفعل الحضاري : وهي المرحلة الرابعة والأخيرة في الحراك التغييري الشامل، وتأتي بعد عودة الأداة التنفيذية إلى المجتمع بمؤسساته وهيئاته وأحزابه وأفراده ، ليبدأ المجتمع في تطبيق البرنامج الذي يؤهله للانطلاق إلى المستقبل، وللمساهمة في البناء الحضاري عبر التنافس الحر بين البرامج المختلفة التي تتبناها الأحزاب والحركات والتنظيمات المختلفة.

ولا تبدأ المشاريع التغييرية العملاقة والقوية إلا بعد عودة الأداة التنفيذية للمجتمع لأن هذه المشاريع الضخمة لا يمكن أن تنفذها الجماهير أو قواعد المؤسسات ، وإنما هي مشاريع تحتاج إلى قرارات وميزانيات وتوجهات وسياسات دول.

وهنا يجب الإشارة إلى أن تحقيق النهضة والبناء يعتمد على الاستجابة الصحيحة للتحديات من خلال المرور بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: مرحلة الوجود فكل نظام قائم يحرص أولاً على بقائه أو وجوده.

المرحلة الثانية : مرحلة الاستقرار فهذا الكيان الذي ضمن وجوده وبقاءه في المرحلة الأولى يسعى إلى الاستقرار فتأمين الوجود والبقاء قد لا يعني استقرار النظام لذا فهو يسعى إلى تعديل لإيجاد حالة من الاستقرار.

المرحلة الثالثة : مرحلة النمو. وفيها يهدف الكيان – بعد المرحلتين السابقتين – إلى مستوى ثالث ألا وهو النمو وتطوير الذات والبناء.

وهكذا فإن أي نظام يسعى إلى الوجود، ثم إلى الاستقرار، ثم إلى التنمية.

ووفق هذه الرؤية يجب التمييز بين أمرين، بين معركة الحريات ، ومرحلة تنافس البرامج على الإدارة الأفضل للدولة، ففي معركة الحريات يكون الهدف تحرير إرادة

المجتمع، واستعادة قوته كرقيب على الحكومة ، وقادر على دعمها أو معارضتها أو تغييرها .

أما بعد انتهاء المعركة واكتساب المجتمع أدوات التعبير عن رأيه والدفاع عنه، تبدأ المرحلة الثانية، وهي المنافسة على البرامج، وهي المرحلة التي تتنا وب فيها البرامج، ويختار فيها المجتمع أفضل الكفاءات لإدارة الدولة.

٣-٢ كيفية بناء القوة الثقافية والأجتماعية والسياسية

من أجل بناء القوة الثقافية والاجتماعية والسياسية واستثمارها لابد من أن تتو افر مقومات تحقق المطلب الوطني وتكمن هذه المقومات بالآتي :-

١- تحديد هوية الأمة العراقية وتقوية الربط بين الدين حضارة وفكرا وبين المتغيرات الخارجية والداخلية بما يتناسب مع متطلبات العولمة ، فالتكوين النفسي والوجداني للانسان العراقي لايحقق له ذاته الا مع التفاعل مع المحيط وأخذ دوره الحقيقي .

٢- استثمار القوة الوجدانية التي تميز الانسان العراقي،والتي تجعله أكثر قربا من الفطرة الانسانية الداعية إلى الوفاء بالمتطلبات البشرية دون طغيان للقيم المادية الفردية .

٣- إعادة التوازن بين قيم الحضارة الإسلامية ومتطلبات الحضارة الحديثة ووسائلها وذلك بتطوير البرامج التربوية والثقافية بما يحقق التوازن.

٤- التمسك بالفضائل الاجتماعية والروحية من عدل وصدق وأمانة وتعاون ، لأنّها تشكل قيمة اقتصادية وسياسية إضافة إلى كونها قيمة أخلاقية وذلك بالتركيز عليها في المناهج التربوية والثقافية وفي برامج التوعية الوطنية ، ومن خلال التشريعات التي تحث على التمسك بهذه الفضائل وتحرم مخالفتها .

٥- تنمية الوعي الديني والفهم الحقيقي والعلمي للدين ، ومكافحة التطرف والمغالاة في الخطاب الديني بهدف الوصول إلى مثال الأمة العراقية الانموذج التي تفرض احترامها على الأمم الأخرى إلى درجة الإعجاب والانبهار بها ، مستفيدة من التغييرفي الوقت الراهن ، الذي يرفع شعار الديمقراطية والتعددية والتبادل السلمي للسلطة .

٦- توسيع آفاق التعليم والتاهيل حتى أعلى المستويات بهدف تنمية القدرات العلمية والفكرية ، التي تؤهل نقل التكنلوجيا المتقدمة وتطويرها محليا .

٧- إدامة الحوار مع الحضارات الأخرى والابتعاد عن الحوار في جوهر الاديان والمذاهب واستنفار الفكر المستنير في الحضارات الاخرى للاعتراف بمساهمات الحضارة العربية الإسلامية في تطوير المجتمع .

٨- التعامل مع الاقليات على أساس العدل حتى تكون جزءا فاعلا في نسيج الأمة واحترام حقوقهم السياسية والشخصية والثقافية .

٩- تنمية الشعور الوطني لازالة الإحباط الواسع في نفوس الناس من خلال برامج توعية تركز على التنمية البشرية وتعزيز قدراتها.

١٠- تهيئة أجيال من القادة والعلماء الصالحين المنتمين إلى الأمة العراقية، وتحصينهم من الاختراق .

الواقع العراقي ومتطلبات نهوضه في ظل المتغيرات الدولية

٤-١ متطلبات النهوض

لاشك إن الولايات المتحدة الاميركية وضعت محددات لشكل النظام السياسي في العراق ودوره الاقليمي بصيغته المؤقتة أو الدائمية وهذه المحددات يمكن استشفافها من خلال السلوك السياسي الأمريكي في العراق منذ 2003 وحتى هذا اليوم .

إن هدف الغاء ما تبقى من سيادة الدولة العراقية قد حدد منذ حرب الخليج الأ ولى سواء عن طريق تفتيش أسلحة الدمار الشامل أو من خلال وقائع هذه العمليات ودخولها إلى مراكز الدولة الحساسة ذات الرمز السيادي فضلاً عن الحصار وما تركه من آثار نفسية ومعنوية على شخصية الانسان العراقي مما انعكس سلبا على وحدة الكيان الوطني بعد التغيير و أصبح يواجه تحديات عديدة أبرزها ، الوجود الأ جنبي ، المشاكل الاثنية والطائفية ،طبيعة الديمقراطية ، الارهاب ، عدم الاستقلال في صنع القراروا تخاذه ... الخ .

من هنا نفهم إن الواقع السياسي والاجتماعي في البنية العراقية قد أصبح أمام واقع التغيير، وعليه ينبغي الاحاطة بالافكار المكونه لبوصلة التغيير، فقد يفهم التغيرعلى إنه ((انتقال المجتمع بارادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا)) [19] . فالدولة العراقية بما فيها من مؤسسات أو حركات أو أحزاب بل المجتمع برمته انتقل من حال إلى حال وشهد التغيير الشامل الذي بدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية وامتد ليشمل جميع مناحي النظم الاخرى الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والقضائية والدينية ...الخ ،

وأصبحت كل منها فاعلة في الاحداث ، ولها دور وصارت تبحث عن ممارسة لها لتلعب دوا يهدف الى تحقيق حالة اجتماعية ذات نمط من العلاقات أكثر تطورا.

إلا إن تغيير القيادة الدكتاتورية أو القيادة المتعسفة لا يمثل الهدف النهائي في إحداث التغييرات ، ولكنه يمثل الخطوة الأ ولى الفعّالة نحو التحولات الكبرى التي ستقفز بالدولة والمؤسسات قفزة هائلة إلى الأمام ، ومن هنا لابد من النهوض بالواقع العراقي بما ينسجم ومتطلبات المتغيرات الدولية من جانب ومتطلبات التغيير الداخلي للبلد من جانب آخر وعليه فإنّ الاجابة على التساؤلات المطروحه تعد من الأولويات للوصول إلى نتائج تحقق هدف البحث – فهل الامة العراقية مؤهلة لمواجهة متطلبات الوضع الدولي والعراقي أثر المتغيرات الراهنة ؟ وهل تمتلك القدرة على التأثير في العالم الخارجي ؟ وللإجابة عن ذلك لابد من تحليل عناصر القوة وموازنتها مع حاجيات البلد ، فاذا ما وجد هناك فائض من تلك القوة يمكن القول إنّ هناك تاثيراً عراقياً في النظام العالمي .

كثيرا ما يبدأ القادة وصناع القرار والنشطاء في مشاريعهم التغييرية بالإجابة على سؤال((كيف؟)) وليس((ماذا ؟))، وهو ما ينشأ عنه إحساس وهمي ووقتي بالتغيير نتاج التجديد في الوسائل والأنشطة[20] ، ومن هنا لابد من التساؤل من أين نبدأ ؟ إذا اردنا النهوض والبناء، ولعل الإجابة تبدأ بتحديد ثلاثة مستويات رئيسة عند التعامل مع أي مشروع تغييري كونها تشكل البناء الهرمي التغييري في أبسط اشكاله ولعل المخطط الاتي يوضح ذلك [21]

أولاً- مستوى الفكرة: وتمثل قاعدة البناء وأرضية المشروع ، فوضوح الفكرة يعني وضوح الأهداف والسياسات والثوابت والمتغيرات والمراحل والعقبات والنماذج التغييرية المقاربة، لئما أنها تحدد إطار التصرف، أو موجهات وقيود الفعل، وتحدد مدى مرونة أو جمود.. تحرر أو انغلاق .. سعة أو ضيق أفق الحركة . وهي التي تصوغ ثقافة قيادات وأعضاء الحركة وتؤثر في كافة المستويات اللاحقة .. وكلما ازداد عمق الفكرة واستطاعت الإجابة على الأسئلة الحيوية والملح ة المطروحة على الساحة كلما ترسخت جذورها واشتدت قوة البناء . ويمكن القول بأن هذا المستوى يجيب عن سؤال "ماذا" ؟ ما هي الفكرة؟ ما جوهرها؟ ما أهدافها؟ ما مـــــرتكزاتها ؟ ماالخلاقياتها ؟ ما ثوابتها ؟..الخ

ثانيا- مستوى الاستراتيجيات: ويقصد به أسلوب التفكير في الحل . وعلى ضوئها تتحدد بنى الحركة وهياكلها وقياداتها وأعضائها ومهاراتهم .وتتحدد في إطار الفكرة، وتمثل أول مستوى من الإجابة على سؤال ((كيف ؟)).

الثالث- مستوى التكتيكات: وتشمل الوسائل والأنشطة التنفيذية المختلفة. وتتحدد في اطار الاستراتيجيات ، ويمكن القول بأن الاستراتيجيات والتكتيكات تجيب على سؤال "كيف؟": كيف نسقط الفكرة على أرض الواقع ؟ كيف تتشكل بنيته وقيادته ؟ كيف تفقد الخصم أو المنافس توازنه؟ كيف تفوز بالجمهور؟ كيف تختار الأنشطة ؟ كيف يتم الأعداد لها ؟ ... الخ .

وإذا كانت الفكرة تمثل قاعدة البناء التغ ييري، فإن الاستراتيجيات والتكتيكات تمثل رأسه المدبب الموجه إلى الخصم كما يوضحه الشكل أعلاه . فـ"ماذا؟" وحدها لا تكفي، وإنما هي كقبضة السيف.. كلما اشتدت كلما استطعنا أن نحكم قبضتنا على السيف؛ بينما "كيف؟" هي حد السيف.. كلما صقلت وتنوعت وأحسن استخدامها كلما كان السيف أمضى وأشد تاثيراً ، وتتدرج خطورة الخطأ أو الجهل بشكل تصاعدي من المستوى الثالث إلى الأول، بمعنى أن الخطأ أو الجهل على مستوى التكتيكات يكون محتملاً، بينما الخطأ أو الجهل على مستوى الاستراتيجيات يكون أكثر خطورة وإيلاماً، أما غياب غطاء فكري (يمثل الأرضية التي تبلور الفكرة) فيؤدي إلى أزمة مهلكة [22]

فغياب الفكرة يؤدي إلى التفتت وعدم القدرة على حشد الجماهير، وبالتالي يصعب تحديد الاستراتيجيات ، أما غياب الاستراتيجية فينتج منه أعمال متضاربة ومهارات مفتقدة وأخرى غير مفعلة ويصبح معيار النجاح هو بذل الجهد وليس تطبيق البرنامج، وتتحول

الحركة إلى دوران في فراغ استراتيجي، وستكون التكتيكات والوسائل بدورها لا تزيد عن أنشطة متشظية لاتجد إطارا يجمعها أو يفسرها [23]

أما في حالة غياب التكتيك نرى التكرار الدائم للوسائل المتعارف عليها والأ حساس بحاجة إلى التجدد، ولذلك فإن أول ما يجب على المعنين بالتغيير وقيادات المشاريع التغييرية عمله للوصول إلى الإجابة السليمة على سؤال "من أين نبدأ ؟" اي تحديد مناطق الفراغ في مشاريعهم.. هل هي على مستوى التكتيكات أم الاستراتيجيات ام الفكرة.

٤-٢ التعامل مع التحديات الراهنة

لقد ادخلت تطورات العالم (العولمة) في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل فهي تهدد الجغرافية وحدود الدولة السياسية ومظاهر السيادة الوطنية والامن بمعناه السياسي والعسكري والنفسي.[24] مما أدى إلى الاختلاف في المواقف تجاه تلك التطورات وكيفية التعامل معها ، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل للتغييرازاء متطلبات العولمة وهذه بطبيعة الحال اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ ولن يتح لها النجاح ، وهناك اتجاهات تقبل بتلك المتغيرات من دون تحفظات باعتبارها هي لغة العصر ، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين التي تحكم هذا التغيير الحاصل.[25]

لقد انسحب هذا التباين في المواقف تجاه تلك التغيرات على موقف الاتجاهات السياسية في العراق وانعكس ايضا على الانسان العراقي ، فبعض الاتجاهات تحمل في فكرها فرض حضرٍ على الثقافة الخارجية أو وضع قيود معينة على الانفتاح على المجتمعات الاخرى بدعوى الحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد والحضارة ... الخ وهناك اتجاهات تسمح بذلك وتدعو إلى الاندماج وكل ما ينسجم ومتغيرات العولمة السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان .

ولتحديد المسار السليم للانسان العراقي لمواجهة تلك التحديات باتجاه تعزيز مكانته الدولية وحماية شخصيته الثقافية والحضارية من مخاطر التحولات والتتغيير ، تبرز ضرورة بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات الحركية لتحقيق ذلك وتتمثل هذه الشروط بما يأتي :

- التمسك بالخيار الوطني وترسيخه والدفاع عنه بتحقيق الوحدة الوطنية ليكون نقطة.
- الانطلاق في استراتيجية المواجهة للتحديات المختلفة كالتجز يء والتفتيت والارهاب ..الخ

- إقامة منظومة أمنية ووضع آلية لحل الخلافات وصياغة تعاون مشترك يشمل كل أطياف المجتمع بالرجوع الى مؤسسات الدولة وفقا لما يرسمه القانون الذي يجب أن يكون راسخاً وعادلاً .

- صياغة استراتيجية شاملة لمواجهة التيارات والقوى الرافضة والعمل على ادماجهم للتفاعل الحي الخلاق ومواجهة الضغوط الحقيقية التي تفرضها القوة الاقليمية والدولية .

- التأكيد على مفهوم الثقافة الإ سلامية والعربية لتشكل مرتكز اً ينطلق منه الح وار بين الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة في العالم .

- حتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي على المستوى الوطني وضرورة تفعيل هياكل وسياسات التكامل على المستوى الاقليمي والعالمي.

الخاتمة:

ينشأ الصراع نتيجة لوجود اختلاف بين المصالح والرؤى بين اطر اف المجتمع ، وتختلف أسباب هذا الصراع إلا أن الثابت فيه هو الحراك التغييري المستمر في المجتمعات والناتج جراء عوامل متعدده منها خارجية و أخرى داخلية وكل منهما مؤثر بالآخر دون شك ، وتختلف حدة الصراع الناشىء ازاء هذا الحراك وتلك العوامل ، فمنها ما يحسم من خلال التنافس بين الاطراف المختلفة عبر اليات الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة كما يحدث مع الدول الديمقراطية ومنها ما يحسم من خلال التدافع بين الحركات الوطنية وهذا ما يحدث في الدول الديكتاتورية وغالبا ما ينتهي بالقضاء على الطرف الآخر .

من هنا يعد الوعي بطريقة رسم استراتيجيات واضحة الابعاد والمعالم يعد من أهم خصائص ومتطلبات التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها البلد ، ولعل بناء القدرة والتأكد من ملائمة الاستراتيجية لقدرة المجتمع وتقويته وتعزيز المنظمات والمؤسسات من أولويات البناء والتنمية بما يسهم والمتغيرات الدولية، وخاصة عندما تحولت مفاهيم العولمة إلى قوة مؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة خاصة وقد ساعد ذلك بالتاكيد هيمنة القطب الواحد بعد انهيار وتفكك القوة العظمى المنافسة ، وعليه يتطلب التعامل مع تلك التحديات على كافة المستويات ، لذا نحتاج إلى دراسة الظواهر المحيطة ابتداءً من التطورات الراهنة في الساحة الدولية وانتهاءً بمتغير

العولمة بكل ابعادها وبالتالي الاثار العامة الحالية والمستقبلية .. لاشك ذلك يحتاج إلى دراسات جادة ورصينة لتساعدنا على صياغة استراتيجية وطنية تمنحنا القوة على التعامل الإيجابي .

٦- المصادر

١- هاشم يحيى الملاح ، العلاقة بين الحضارات ومستقبل الانسانية ، الموقف الثقافي ، العدد 10 ، بغداد ، 1997 ، ص 35

2- فائق علي عبيد ، العولمة والعرب ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد221، تموز ،1997،ص30

3- هاشم يخيى الملاح ، مصدر سابق ، ص36

4- باقرسلمان النجار ، العولمة والثقافة ، قراءة في افكار عامة ، مجلة المنهج ، دمشق ، العدد16، نيسان ،1998، ص78

5- هاني الياس الحديثي ، تداعيات الوضع الدولي اثر احداث الحادي عشر من ايلول 2001 ، الراصد الدولي ،العدد30، بغداد ،2002 ،ص2

6- حسين علوان بعبع ، اشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد5 1994،ص92

7- طارق ابو سنه ، رياح الديمقراطية تهب على شرق ،مجلة السي اسة الدولية ، العدد 107، 1992،ص18

8- تقرير عن النخبة لعام 2000 ،البنك الدولي ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، 2000،ص43

9- محمد عبد الشفيع عيسى ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية من البعد القانوني الى البعد السياسي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 1997،223،ص37

10- محمد حسنين هيكل في رياض عزيز هادي ،العالم الثالث وحقوق الانسان ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العالمية ، 2000 ،ص47

11- أحمد ثابت،العولمة والخيارات المستقبلية ،المستقبل العربي ، العدد240،شباط ، 2000،ص8-9

12- حميد الجميلي ،الهيمنة الامريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين ،مجلة شؤون سياسية، العدد15، 2000، ص48

13- احمد ثابت ،مصدر سابق ، ص9

14- المصدر السابق
15- جاسم سلطان ،القواعد الاستراتيجية في الصراع ، والتدافع الحضاري (قوانين النهضة) ، ام القرى للترجمة والتوزيع والنشر ، مصر ،الطبعة الاولى ،2005 ،ص132
16- المصدر السابق ،ص133
17- المصدر السابق ، ص139
18- المصدر السابق ،ص145
19- عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي ، الطبعة الثانية عشر ، مكتبة وهبه ، القاهرة ،1998،ص21
20- وائل عادل ، زلزال العقول ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2007،ص 23-25
21- Gene sharp ,There are Realistic Alternatives ,The Albert Einstin Institution Electronic version .
www.aeinsten.org .p29
٢٢- جاسم سلطان ، مصدر سابق ، ص135
23- المصدر السابق، ص133
24- حيدر ابراهيم ، العولمة وجدلية الهوية الثقافية ، مجلة عالم الفكر ، العدد 27 ، الكويت ، 1999، ص101
25- عبد الخالق بد الله ، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر ، العدد27 ك1 ،1999 ، ص42.